

على موعد مع رفع أسعار المأكولات الشعبية

## بناء على طلب «التموين».. جمعية المطاعم تعد دراسة لأسعار المأكولات الشعبية

فادي بك الشريف

بناء على طلب دائرة الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أعدت جمعية المطاعم والمأكولات والمترجمات الشعبية في دمشق دراسة جديدة للأسعار بما يشمل أسعار السندويش، تم وضعها برسم المديرية على أن يصدر القرار النهائي حولها من الوزير وذلك حسب ما كشف عنه عضو الجمعية سام غرة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد غرة أن المديرية أعدت تقريرها ورفعته للوزير، والتوجه إما اعتماد الدراسة كاملة من الجمعية أو تشكيل لجنة لطرح أسعار مناسبة وحقيقية وموائمة لارتفاع الكلف الكبيرة في الأسواق.

وحسب الأسعار المقترحة من الجمعية، قال غرة: لدينا سعر كيلو المسحقة (شبة الطحينية ٢٥ بالمئة) بـ١٥٤٠٠ ليرة، وكيلو الفول والحمص المسلوق بـ٧٣٠٠ لكل منهما وفقاً لأسعار السوق اليوم، وأسعار صحن الفول والحمص والمسحقة تقدر بحوالي ٧ آلاف ليرة في المطاعم الشعبية، وقرص الفلافل بـ٢١ ليرة.

وأضاف: طلبنا تحديد سعر سندويشة الفلافل (٤ أقراص) بـ٢٨٠٠ ليرة، علماً أن سعرها الرسمي الموضوع من الوزارة بـ٢٠٠ ليرة، والسندويشة (٦ أقراص) بـ٣٤٠٠ ليرة، وسعرها الرسمي ٢٥٠٠ ليرة، وسندويشة البطاطا (١٥٠ غراماً) بـ٣٥٠ ليرة، والسندويشة (٢٠٠ غرام) بـ٤٢٠ ليرة.

أما أسعار المعجنات، فقد أكد غرة رفع دراسة جديدة حدد بموجبه سعر فطيرة الجبنة والزعت والحمصة (٣٠ غراماً) بـ٨٠٠ ليرة، والجبنة والحمصة بـ٢٠٠ ليرة، بـ٢٠٠ ليرة، مؤكداً وجود محال تباع بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية لكن على حساب جودتها ونوعيتها والمواد الداخلة فيها.



غرة لـ«الوطن»: مأكولات «الفقراء» تكلف العائلة (من ٥ أشخاص) مليون ليرة شهرياً؟!

وقال: اقترحنا سعر كأس الشاي أو الزهورات وفنجان القهوة بـ٣ آلاف ليرة بالنسبة للمستوى الأول، و٢٨٠٠ ليرة للمستوى الثاني، و٢٥٠٠ ليرة للمستوى الثالث بالنسبة للمقاهي الشعبية والمترجمات، وحدد سعر النرجيلة بين ٦ آلاف والـ٧ آلاف ليرة، علماً أن آخر تسعيرة صدرت منذ ٩ أشهر ومختلف المحال لا تلتزم بها على الإطلاق في ظل التغيرات الحاصلة على أسعار المواد.

وقال غرة: عندما سعر الزوز بـ٢٥ المسحقة لكن على حساب كيلو الطحينية ٢٥ ألف ليرة، أما حالياً فالكيلو يتجاوز ٣٢ ألف ليرة، واما تبقى تباع بين ١٤ ألفاً و١٨ ألف ليرة، مضافاً: من التزم بالترفة التموينية كان قولاً واحداً على حساب النوعية، والوزارة سعرت من دون مراعاة ارتفاع الكلف الكبير، والمقترض الاستناد لأهل الخبرة في الجمعية للاتفاق على صيغة معينة.

هذا وأكد غرة أن الطلب على المأكولات الشعبية ومبيعات المحال انخفض خلال الأشهر القليلة الماضية بمعدل ٤٠ بالمئة في ظل عدم قدرة العائلة السورية على تأمين العديد من احتياجاتها وسط قلة الدخل. واعتبر عضو الجمعية أن العائلة السورية المكونة من ٥ أشخاص يلزمها ما لا يقل

عن مليون ليرة شهرياً في حال اكتفت فقط باحتياجاتها من المأكولات الشعبية (مأكولات الفقراء) بما ذلك مستلزماتها من المواد على المائدة السورية، ناهيك عن أجور النقل ومختلف الاحتياجات، كما أن المائدة السورية يوم الجمعة تكلف أكثر من ٣٠ ألفاً من المأكولات الشعبية ومستلزمات.

وناشد غرة بضرورة إقرار الأسعار الجديدة المنخفضة قبيل رمضان وخاصة أن الاعتماد الكلي خلال رمضان يكون على المواد الجاهزة من المسحقة والحمص والفول في ظل شبه التوقف للسندويش. وكانت الجمعية قد استغرقت وفقاً لرغبة) تصريحات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأنها توصلت إلى التكاليف الحقيقية للمأكولات الشعبية، وتم إصدار لائحة جديدة بأسعار تلك المأكولات، وعمت اللائحة على مديريات التجارة الداخلية في جميع المحافظات، وفي وقت كانت رفعت فيه الجمعية دراسة كاملة بأسعار العديد من المأكولات منذ بداية العام ولم يصدر القرار إلا بـ٣ مواد فقط؛ كما لم ترجع الوزارة إلى الجمعية وتضعها بصورة الإجراءات المتخذ والتفسير الواضح.

وردت الوزارة «مؤخراً» على تصريح عضو الجمعية، حول قرار تحديد أسعار المأكولات الشعبية (حمص، فول، فلافل) وأنها غير منصفة على الإطلاق، ولا تؤمّن التكاليف الكبيرة لمستلزمات المواد بالفول: إن التسعيرة التي حددتها الوزارة بنيت على الواقع الحقيقي للتكاليف، حيث قام فريق من الوزارة بجولة على مطاعم المأكولات الشعبية، وتم أيضاً الوقوف على التكاليف من خلال إعداد تلك المأكولات من البداية إلى النهاية بطريقة معيارية، وحسب تكلفتها، وبناء على التجربة والحساب الدقيق، تم وضع السعر مع هامش الربح الكافي.

ألف ليرة للكيلو غرام، وحسب عضو الجمعية، فإن المحال تحصل كل ١٨ يوماً على الغاز بما يكفي لـ٥ أيام فقط، مع وجود اختلاف بين المحال على صعيد الكلفة، ناهيك عن الضرائب التي تتكديها.

وطالب عضو الجمعية بوجود عدالة في التسعيرة مع مراعاة كمية المحروقات وتأمين حوامل الطاقة، مبيّناً أن عدم وجود إنصاف وعدالة في التسعير أوجد فوضى في الأسواق من دون وجود أي ضوابط، مؤكداً أن ٣ محال فقط تباع كيلو المسحقة من ٥ أشخاص يلزمها ما لا يقل



السويداء مهددة بالعطش

## «المياه»: ٦٧ بئراً خارج الخدمة وقلة الأمطار تنذر بخسارة ٢٠ ألف متر مكعب يومياً



السويداء -عبير صيموعة

طغى الواقع المائي المزري على كامل البلدات والقرى والمدن في السويداء من جراء تعطل عدد كبير من الآبار على ساحة المحافظة، إضافة إلى خروج جميع السدود تقريباً المخصصة للشرب عن نطاق الاستمرار ما خلق أزمة مياه شرب حقيقية في ذروة فصل الشتاء وحمل الأهالي أعباء مالية إضافية نتيجة اللجوء إلى شراء مياه الصهاريج وبأسعار فلكية تراوحت بين ٦٠ ألفاً لنقله الجرار و١٨٠ ألفاً للصهريج الكبير.

وتناشد الأهالي الجهات المعنية بضرورة إيجاد حل لمعاناتهم وعجزهم عن تأمين ثقلات مياه الشرب في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والضغطة التي حرمت الأغلبية العظمى منهم من تأمين أبسط متطلبات الحياة المعيشية لتأتي ثقلات شراء المياه لتزيد من تلك الأعباء.

تقرير مؤسسة المياه عن الواقع المائي في المحافظة والذي حصلت «الوطن» على تفاصيله يؤكد تفاقم الإشكالية حيث تضمن التقرير أن عدد الآبار المعطلة في مؤسسة مياه السويداء قد وصل إلى ٦٧ بئراً من أصل ٢٨٥ بئراً مستخدمة على ساحة المحافظة منها ٥٠ بئراً بحاجة إلى مضخات غاطسة و١٧ بئراً بحاجة إلى عمليات اصطياد للتجهيزات التي وقعت فيها إضافة إلى وجود ٢٤ بئراً محفورة تحتاج إلى تجهيزات كاملة من مضخات غاطسة وأقفية وبواري إكساء وكابلات ولوحات كهربائية ليتم استثمارها بالشكل الفعلي، لافتاً إلى أن المحافظة تحتاج إلى كمية ١٠٠ ألف متر مكعب من المياه يومياً لا يتوفر من هذه الكمية حالياً لفة الأمطار التي سقطت هذا العام فإن المحافظة أمام

أما مدينة السويداء ونظراً للكثافة السكانية وارتفاع عدد المستفيدين من مياه الشرب فهي تحتاج إلى ٣٠ ألف متر مكعب يومياً يكاد يتوفر منها سوى ٩ آلاف متر مكعب يومياً.

بدوره بين مصدر مسؤول في مؤسسة المياه أنه نظراً لجدات تلامين مضخات غاطسة جديدة وتجهيزات

حاجة مدينة السويداء ٣٠ ألف م٣ يومياً يتوفر منها ٩ آلاف م٣

واقع مزر حيث من المتوقع خروج كمية لا تقل عن ٢٠ ألف متر مكعب باليوم من تلك الكميات في حال توقفت محطات التنقية المقامة على سدود الروم وجبل العرب والمشرف وجران والمستنيرة لمصلحة مياه الشرب. وأوضح أن هذا الواقع يدعو للقلق ولابد من العمل الجاد لتأمين مضخات غاطسة جديدة وتجهيزات كهربائية وميكانيكية لاستثمار الآبار الجديدة وصيانة الآبار المعطلة بالتعاون مع الجهات المعنية والجهات المختصة عبر المنظمات الدولية وبالسرعة القصوى، إضافة إلى حل مشكلات التيار الكهربائي برفع الجهد وتشغيل الآبار الهامة على خطوط محايدة عن التقنين الكهربائي.